الأمم المتحدة

A/C.2/70/SR.18

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
18 December 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد لوغار ..... (سلوفينيا)

المحتويات

البند ٦٤ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org)

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/)

15-18625X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

البند ٦٤ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (A/70/82-E/2015/13)

١ - السيدة خلف (وكيلة الأمين العام والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنسقة اللجان الإقليمية): عرضت التقرير المتعلق بالانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/70/82-E/2015/13) مشفوعا بعرض بياني استخدمت فيه الشرائح الرقمية. وذكّرت اللجنة بأنه نظرا لمقتضيات تجهيز التقرير في إطار ولايتها تغطي البيانات الواردة فيه الفترة المنتهية في آذار/مارس ٢٠١٥ ولا تشمل التصعيد في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ نهاية أيلول/سبتمبر.

٢ - وقالت إن السياسات والممارسات الإسرائيلية ما برحت تنتهك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتقوّض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وذكرت، في هذا السياق، أن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري صنّفت إسرائيل في خانة الفصل العنصري والتمييز. وقالت إن الهجوم العسكري الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤ ودام ٥١ يوما أسفر عن خسائر في الأرواح ودمار غير مسبوقين وأثار تساؤلات حول إمكانية أن تكون قد تخللته جرائم دولية. ومضت قائلة إن الهجوم طال جميع جوانب حياة الفلسطينيين في قطاع غزة ولا يمكن التطرق إليه بمعزل عن الاحتلال وسياساته العامة. واستطردت قائلة إن إسرائيل أنشأت بالتدريج في الأرض الفلسطينية المحتلة نظامين مختلفين ونظامين قانونيين يميزان بين السكان المقيمين تبعا لدينهم وهويتهم الوطنية. فالمستوطنون الإسرائيليون يتمتعون بحرية الحركة في أمان وبجميع الحقوق المكفولة للمواطنين الإسرائيليين في حين يصطدم الفلسطينيون بحواجز مادية ويخضعون لإجراءات إدارية تقيد حركتهم ويرزحون تحت وطأة حكم عسكري قاس. وتؤثر تلك القيود في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بجميع جوانبها وتعوق توزيع المعونة والإغاثة. وأضافت أن إسرائيل تسعى إلى إحلال إسرائيليين يهود في القدس الشرقية بحيث يشكلون أغلبية السكان منتهجة في ذلك دون مواربة سياسة قوامها التوازن السكاني، ولقد نفت، بحكم الأمر الواقع، ما يربو على ٢٥٠ ٠٠٠ فلسطيني من الأرض الفلسطينية المحتلة عن طريق إلغاء تصاريح إقامتهم، ومن بين الأنظمة التمييزية العديدة القائمة، النظام الذي يقصر استخدام ٦٥ كيلومترا من طرق الأرض الفلسطينية المحتلة على الإسرائيليين فقط. أما عن سياسات تقسيم الأراضي وتخطيطها فهي تجعل من حصول الفلسطينيين على تراخيص البناء أمرا شبه مستحيل مما يضطرهم إلى البناء دون تراخيص إسرائيلية وبالتالي يصبحون عرضة لهدم منازلهم والنزوح، لا سيما في المنطقة جيم والقدس الشرقية.

٣ - وقالت إن الهجوم العسكري الشرس الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة - وهو من مناطق العالم التي تشهد أعلى نسب من الكثافة السكانية - أسفر عن سقوط الكثيرين بين قتلى وجرحى بينهم ٥٥١ طفلا مما فاق أي عملية عسكرية شنت منذ بدء الاحتلال. ولقد قصفت إسرائيل خلال هجوم عام ٢٠١٤ سبع مدارس تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (الأونروا) رغم أنه تم الإعلان عن استخدامها كملاجئ للمدنيين وتم إبلاغ الجيش الإسرائيلي بإحداثياتها. وأردفت قائلة إن أحد عشر موظفا يعملون بالأمم المتحدة

قتلوا في تلك الحوادث إضافة إلى عشرات المدنيين وأن منظمة هيومن رايتس ووتش أبلغت أيضا عن حالات استخدم فيها الجيش الإسرائيلي الفلسطينيين كدروع بشرية.

٤ - ومضت قائلة إنه إضافة إلى عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين وسوء معاملة المحتجزين وتعذيبهم دون محاسبة الجناة، اتهمت منظمات حقوق الإنسان، ومن بينها منظمة العفو الدولية، قوات الأمن الإسرائيلية بقتل الفلسطينيين وبالإفراط في استخدام القوة ضد المتظاهرين إبان التصعيد الأخير. وقالت إنه تم تدمير ما يربو على ٠٠٠ ١٩ منزل فلسطيني خلال الهجوم على غزة مما ترك ٠٠٠ ١٠٠ شخص بلا مأوى مع تقييد قدرتهم على إعادة البناء بسبب الحصار. واستمر في الضفة الغربية هدم المنازل ومصادرة الأراضي والتحرش والعنف وفرض القيود على دخول الضفة وإلغاء تصاريح الإقامة. وأردفت قائلة إن وجود المستوطنات غير المشروعة التي تُقام بموافقة الحكومة الإسرائيلية والتوسع على نحو متسارع في بناء تلك المستوطنات يشكلان انتهاكا لحق الفلسطينيين في تقرير المصير والتنمية. ومضت قائلة إن المستوطنين الإسرائيليين واصلوا في الوقت نفسه اعتداءاتهم على الفلسطينيين وممتلكاتهم ومزاراتهم الدينية واستمروا في ارتكاب جرائم ضدهم دون أي عقاب. وذكرت أن محكمة العدل الدولية كانت قد قضت في عام ٢٠٠٤ بعدم قانونية الجدار العازل في الضفة الغربية والنظام المقترن به إلا أن إسرائيل مضت مع ذلك في بنائه. وقالت إن حصار قطاع غزة المستمر منذ ٨ أعوام يعد بمثابة عقوبة جماعية لـ ١,٨ مليون فلسطيني ولقد جلب على السكان خرابا شديدا. وأضافت قائلة إن هجوم غزة ألحق دمارا شاملا بشبكتي المياه والمجاري وبالقطاع الزراعي وأدى إلى تفاقم أزمتي المياه والصرف الصحي والأحوال البيئية المزرية. وما برح المستوطنون الإسرائيليون يستغلون بصورة غير مشروعة هم والشركات الإسرائيلية الموارد الطبيعية في الضفة الغربية حيث يستهلكون سبعة أمثال حصة المياه المخصصة للفلسطينيين ويلوثون البيئة ويمنعون الفلسطينيين من الوصول إلى نصف أراضيهم الزراعية.

٥ - واستطردت قائلة إن الأحوال المعيشية لم تكن أبدا أسوأ مما هي عليه الآن الأمر الذي يعزى إلى الحصار وتكرر الهجمات العسكرية. فنتيجة لتدمير المؤسسات الاقتصادية خلال هجوم عام ٢٠١٤ بلغت نسبة البطالة في الربع الأخير من ذلك العام ٤٢,٨ في المائة. وتتجسد الأحوال الاقتصادية المزرية في معدل انعدام الأمن الغذائي الذي وصل في غزة، حتى قبل هجوم عام ٢٠١٤، إلى ٥٧ في المائة وبلغ في الضفة الغربية ١٩ في المائة. وزاد معدل الاعتماد في غزة على المعونة الغذائية المقدمة من الأونروا إلى ما يزيد عن عشرة أمثاله منذ عام ٢٠٠٠. ولقد ألحق الحصار والهجوم الضرر بصورة مباشرة بمرافق وأجهزة الرعاية الطبية وبالعاملين في هذا المجال في غزة. وقالت إن مئات الآلاف من الأطفال في حاجة إلى الدعم النفسي. وأردفت قائلة إن القيود الإسرائيلية المفروضة في الضفة الغربية تعوق الوصول إلى الخدمات الطبية وخدمات الرعاية الصحية وبناء المرافق والهياكل الأساسية المتصلة بها. وأضافت قائلة إن المدارس التي لم تدمر تعمل نوبتين أو ثلاث في اليوم لتغطية الاحتياجات الأساسية التعليمية للتلاميذ في غزة. أما في الضفة الغربية فالقيود الإسرائيلية المفروضة وهجمات المستوطنين تضر بالتلاميذ الفلسطينيين.

٦ - ومضت قائلة إن الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي استمرت في الجولان السوري المحتل الذي ضمته إسرائيل بصورة غير مشروعة في عام ١٩٨١، مما تجسد في نقل المستوطنين غير المشروع إلى الإقليم السوري والتوسع في المستوطنات واستغلال الموارد الطبيعية للإقليم. وعلى النقيض

من تلك المستوطنات التي تتلقى دعما وحوافز من الحكومة الإسرائيلية، يواجه المواطنون السوريون الذين يعيشون تحت الاحتلال سياسات تمييزية من قبيل عدم المساواة في حصص المياه والقيود المفروضة على أعمال البناء وعلى توسيع حدود القرى. وواصلت إسرائيل اتباع تلك السياسات التي تشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومبدأ عدم التمييز وحق تقرير المصير. وقالت إن المشاريع الاستيطانية غير المشروعة وسياسة العقاب الجماعي والاستخفاف بحياة الإنسان وكرامته كلها أمور تؤثر في المجتمع والاقتصاد الفلسطينيين من جميع الأوجه، وما لم تمتثل إسرائيل للقانون الدولي وتنهي احتلالها لن تكون هناك أي آفاق للسلام.

٧ - وإضافة إلى المعلومات الواردة في التقرير، قالت إن الظلم لا يزال مستمرا حيث قتل الإسرائيليون ٥٩ فلسطينيا، بينهم ١٤ طفلا، منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وأصيب ستة آلاف فلسطيني إما بسبب الطلقات المطاطية أو من جراء الضرب أو الغاز المسيل للدموع. وأضافت أن آخر موجة من موجات الظلم بدأت عندما أحرق المستوطنون الإسرائيليون عائلة الدوابشة أحياء في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥ ولم تخف بعد حدة مشكلة المستوطنين. واختتمت بيانها قائلة إن من واجب المجتمع الدولي أن يضع حدا لانتهاكات إسرائيل للقانون الدولي وإنه من مصلحة جميع الأطراف تحقيق سلام عادل ورفع الظلم بكل أوجهه عن الشعب الفلسطيني.

٨ - الرئيس: دعا اللجنة إلى إجراء مناقشة عامة بشأن البند المطروح.

٩ - السيد أبو شاويش (مراقب دولة فلسطين): قال إنه منذ عصر آدم سميث رائد النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والموارد الطبيعية تدرج جنبا إلى جنب مع العمل ورأس المال ضمن عناصر الإنتاج. وأضاف أن سرقة الموارد الطبيعية الفلسطينية على يد سلطة الاحتلال أمر موثق في سلسلة طويلة من التقارير. ولقد جاء في التقرير الذي عرضته توا وكيلة الأمين العام والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن إسرائيل صادرت رسميا بحلول عام ٢٠١٣ أكثر من ألف كيلومتر مربع من أراض يملكها الفلسطينيون تشكل ٢٠ في المائة من الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. ويفيد تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية في عام ٢٠٠٩ بشأن الموارد المائية الفلسطينية بأن الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي ظلت لأربعة عقود من الزمان تصدر لأغراض ظاهرها ''حماية'' الموارد الطبيعية واحتياطياتها، بما في ذلك الموارد المائية، كان لها تأثير خانق للأنشطة الزراعية الفلسطينية في الضفة الغربية في حين أتيحت للمستوطنين الإسرائيليين خلال الفترة نفسها إمكانية غير محدودة للحصول على إمدادات المياه اللازمة لتنمية وري المزارع الكبيرة مما أسهم في دعم المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة. وجاء في تقرير الأمين العام عن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل لعام ٢٠١٢ أن نحو ٤٠ في المائة من الزراعة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية تجرى في أراض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة وفي كل عام يُصدِّر المستوطنون الإسرائيليون منتجات زراعية تبلغ قيمتها نحو ٢٨٥ مليون دولار بينما لا يُصدِّر الفلسطينيون إلا ما قيمته ١٩ مليون دولار فقط (A/69/348، الفقرة ٣٢).

١٠ - ومضى قائلا إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يبين أيضا بالتفصيل كيف اقتلع المستوطنون الإسرائيليون الإرهابيون أو أحرقوا أو رشوا بمواد كيميائية سامة آلاف من أشجار الفاكهة ومن بينها أشجار الزيتون التي يكبُر معظمها في العمر كثيرا دولة إسرائيل، بل أن

بعضها أقدم كثيرا من تاريخ بني إسرائيل نفسه. واستطرد قائلا إن الجدار الفاصل الإسرائيلي بمساره المقرر حاليا من شأنه أن يعزل ٩,٤ في المائة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وذكر أنه على امتداد السنوات الأربع الماضية لم تتم الموافقة إلا على نصف الطلبات التي تقدم بها المزارعون الفلسطينيون للحصول على تصاريح لزراعة أرضهم على الجانب الآخر من ذلك الجدار.

١١ - وقال في ختام بيانه إن كل تلك التقارير التي أعدتها وكالات الأمم المتحدة المختصة وأحكمت توثيقها لا تجد فيما يبدو أي صدى لدى إسرائيل. وأردف قائلا إن الاحتلال جريمة حرب ترتكب في انتهاك لاتفاقية جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة). وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات عقابية ضد إسرائيل تحت مظلة ما يسمح به القانون الدولي. وناشد الدول الأعضاء أن تقاطع السلع التي ينتجها المستوطنون وأن تحظر على شركاتها التعامل مع المستوطنين وأن ترفض منح المستوطنين جنسياتها وألا تسمح بوجود مستوطنين ضمن الدبلوماسيين الإسرائيليين المعتمدين لديها.

١٢ - السيدة موليكو (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إن المجموعة ترحب بتقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الذي كان، على ما فيه من معلومات محزنة، مفيدا من حيث أنه يسلط الضوء على آثار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية بما ينطوي عليه من سياسات وممارسات تمييزية؛ وعلى تحكم إسرائيل في الموارد المائية في الضفة الغربية؛ وعلى القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية مما يتعذر معه الوصول إلى الأرض الزراعية؛ وعلى شح إمدادات الوقود الذي كانت له تداعياته على توفير الخدمات الأساسية (انحدرت الأحوال المعيشية في غزة إلى أسوأ مستوياتها منذ عام ١٩٦٧)؛ وعلى الارتفاع الشديد في معدل انعدام الأمن الغذائي (ثلث الأسر المعيشية في عام ٢٠١٣). وأضافت قائلة إن خطة التنمية حتى عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة بها يشكلان أداتين جديدتين لتغيير العالم وينطويان على تعهد بكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، وعلى الرغم من ذلك يتبين من التقرير أن الشعب الفلسطيني لن يلحق في الواقع بالركب ولن ينعم بثمار التنمية المستدامة ما دام لا يتمتع بالسيادة على موارده الطبيعية.

١٣ - السيد الشنفري (عمان): تكلم باسم مجموعة الدول العربية فقال إن السلطة الفلسطينية تعاني من مشاكل مالية جسيمة نتيجة لحجب إسرائيل سنويا ما يقرب من ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الإيرادات الضريبية. وأضاف أن سياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل أفضت إلى تفشي البطالة والفقر. وما برحت إسرائيل تحرم السكان الذين يرزحون تحت وطأة احتلالها من الاستفادة من مواردهم الطبيعية. ومضى قائلا إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يتناول بالتفصيل مسألة تشريد إسرائيل للأشخاص وتدميرها للممتلكات وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين. ويفيد التقرير أيضا بأن المقيمين في التجمعات السكنية الفلسطينية غير الموصولة بشبكة المياه يضطرون إلى شراء المياه بتكلفة باهظة. ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لإلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالامتثال للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة مما يتأتى بنبذ ممارساتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل. فتلك الممارسات تحول دون السكان الرازحين تحت الاحتلال وتحقيق التنمية

الاقتصادية والبشرية وتشكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق السلام في المنطقة.

١٤ - السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): قال إنه في الأعوام السابقة قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تقريرها الذي توثق فيه الممارسات العنصرية المتبعة ضد سكان الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. وأردف قائلا إن هذا التقرير يثبت، شأنه شأن التقارير السابقة، أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لم تنفذ أي من أحكام قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى جملة أمور من بينها، احترام حق الشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي في الاستفادة من مواردها الطبيعية، بل أنها أمعنت في زيادة وطأة الاستغلال والتدمير وصعدت سياسة الحصار ومصادرة الأراضي والاستيطان والتطهير العرقي. وإضافة إلى ذلك تقدم إسرائيل الدعم لإرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة في منطقة فصل القوات في الجولان مما يعرض السكان لأخطار غير مسبوقة في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي الأسود. وجدد دعوة وفد بلده للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى أن توثق في تقاريرها اللاحقة دعم إسرائيل السافر لهؤلاء الإرهابيين.

١٥ - ومضى قائلا إن إسرائيل ما برحت تمنع المواطنين السوريين في الجولان من تسويق منتجاتهم الزراعية في الوطن الأم سورية وبشكل رئيسي خلال موسم التفاح وتحرمهم في الوقت ذاته من المشاركة في المشاريع الاقتصادية الجديدة من قبيل مشاريع توليد الطاقة من الرياح والتنقيب عن النفط والغاز التي جعلتها حكرا على المستوطنين. واستطرد قائلا إن هدف الاحتلال منذ اليوم الأول هو حمل سكان الجولان على ترك ديارهم وأراضيهم بحرمانهم من كل ما هو ضروري. فهم محرومون مثلا من حصص المياه اللازمة للزراعة في حين يحصل المستوطنون الإسرائيليون على حصص كبيرة من المياه بتكلفة منخفضة. وذكر أن إسرائيل تفرض قوانينها في جميع أنحاء الجولان السوري المحتل في انتهاك لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي ينص على أن قرار إسرائيل الخاص بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني دولي. وقال إن إسرائيل أعادت أيضا اعتقال ''مانديلا السوري'' صدقي المقت الذي كان قد أُفرج عنه في عام ٢٠١٢ بعد ٢٧ عاما قضاها في السجون الإسرائيلية.

١٦ - واستطرد قائلا إن الفلسطينيين والسوريين عانوا من الاحتلال لعقود من الزمان بسبب قصور المجتمع الدولي عن مسائلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جرائمها وتغافل بعض الدول عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل بل وتزويدها بالدعم الاقتصادي والعسكري. وقال في ختام بيانه إنه إذا أريد بحق ألا يتخلف أحد عن الركب في سياق خطة التنمية الجديدة فلا بد من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي فورا ومحاسبة المسؤولين عن جرائمه وكل من يتغاضى عن تلك الجرائم.

١٧ - السيدة باخانيا (نيكاراغوا): قالت إن الشعب الفلسطيني كافح لما يربو على ٦٧ عاما ضد الحصار الاقتصادي الإجرامي الذي يحرمه من الحق في حرية الحركة ويدمر بنيته التحتية لا سيما في قطاع غزة حيث يناضل السكان في سبيل البقاء. وأضافت إنه من العبث الحديث عن التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي بينما الشعب يرزح تحت الاحتلال العسكري ولا يتحكم في أرضه وموارده المائية والطبيعية. وأشارت في هذا الصدد إلى أن معدل انعدام الأمن الغذائي يتزايد وأن ٩٠ في المائة من المياه في قطاع غزة غير صالحة للاستهلاك الآدمي وقالت إن نقص المياه يشكل

انتهاكا لحقوق الإنسان وأن الحل الوحيد هو إنهاء الأعمال العدائية.

١٨ - ومضت قائلة إن التنمية المستدامة تعني بالنسبة للشعب الفلسطيني الامتثال للقرارات التي تطالب بحق الفلسطينيين في تقرير المصير والسيادة جنبا إلى جنب مع عودة اللاجئين إلى الأرض التي هي، تاريخيا، أرضهم. وأضافت قائلة إنه من المؤسف أن المجتمع الدولي لا يزال مضطرا، في سنة تسنى فيها للأمم المتحدة رفع العلم الفلسطيني، إلى اتخاذ قرارات من أجل ضمان حقوق الشعب الفلسطيني. وكررت تأكيد تضامن نيكاراغوا مع الشعب الفلسطيني ونضاله في سبيل حريته وحقوقه غير القابلة للتصرف. وقالت إن الشعب الرازح تحت الاحتلال له أيضا الحق في التنمية مما ينبغي معه عدم تدمير المدارس. وذكرت في ختام بيانها أن أي سلام عادل ومستدام يقتضي إيجاد حل لمشاكل اللاجئين والمستوطنات والحدود والأمن والسجناء والمياه.

١٩ - السيد رجا زايب شاه (ماليزيا): قال إن استعمال القوة بشكل عشوائي وغير متناسب في نزاع غزة عام ٢٠١٤ أسفر عن موت ودمار غير مسبوقين. وأضاف قائلا إن إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال هي المسؤولة عن تدهور حالة حقوق الإنسان حيث أنها تتمادى في انتهاك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومضى قائلا إن جدار الفصل العنصري في الأرض الفلسطينية المحتلة نال بشدة من حرية حركة الفلسطينيين الذين يحاولون الوصول إلى مزارعهم ومواردهم المائية ودمر الأرض الزراعية وزعزع النظام الإيكولوجي. وأعرب عن قلق وفد بلده البالغ إزاء الزيادة الهائلة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، أشد الفئات ضعفا في الأرض المحتلة، التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي والمستوطنون الإسرائيليون. وقال إن الواقع المرير الذي يعيشه الأطفال المعرضون لقمع وعنف الاحتلال منذ أمد طويل سيلقي بظلال كثيفة ليس على مستقبلهم فحسب بل وأيضا على آفاق السلام في الشرق الأوسط.

٢٠ - واستطرد قائلا إن ما يشهده الجولان السوري المحتل من قيود مشددة على استعمال المياه ومن تمييز واستغلال غير مشروع للموارد الطبيعية في ظل تصاريح حصرية للتنقيب عن النفط تصدرها السلطات الإسرائيلية كلها أمور حولت حياة المزارعين والسكان السوريين إلى بؤس وشقاء. وقال إن وفد بلده يساوره بالغ القلق أيضا إزاء ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة بشكل غير مقبول يبعث على الانزعاج. وأضاف قائلا إن تلك الظروف ستسفر حتما في الأجل الطويل عن فقدان القوة العاملة إلى حد كبير لمهاراتها إضافة إلى مشاكل أخرى تتصل بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم لا يمكن معالجة مسألة السيادة على الموارد، رغم أهميتها البالغة بالنسبة لحل الأزمة، بمعزل عن ما تقدم. وأعرب، في هذا الصدد، عن ترحيب بلده بالقرار الفلسطيني الخاص بالانضمام لمختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مستهل عام ٢٠١٥.

٢١ - وقال إن وفد بلده يحث الأمم المتحدة على تعزيز برامج تقديم المساعدة للتخفيف من معاناة الفلسطينيين وسكان الجولان السوري المحتل ويدعو المجتمع الدولي إلى كفالة تزويد الوكالات المختصة مثل الأونروا بالتمويل الكافي والمضمون. وأعرب عن أمله أن تفضي محادثات السلام الجارية إلى المصالحة والإعمار والتنمية ورخاء الفلسطينيين دولة وشعبا.

٢٢ - السيد جميل (العراق): قال إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يبين إلى أي مدى باتت

آفاق التنمية الاقتصادية الفلسطينية ضيقة. فسلطات الاحتلال تقوم بتدمير قدرة المزارعين الفلسطينيين على الإنتاج والتميز وذلك بمصادرة أراضيهم والتحكم في مواردهم المائية. وأشار إلى ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة فقال إن فلسطيني واحد من كل اثنين لا يعمل والقطاع الخاص يعاني من الركود والسلطة الفلسطينية غير قادرة على أداء التزاماتها نظرا لسيطرة إسرائيل على مواردها. ومضى قائلا إن قائمة الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي المدمر لا تعد ولا تحصى ويمكن أن يضاف إليها الآن حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٢٣ - وأعرب عن إدانة وفد بلده للممارسات الإسرائيلية العنصرية الرامية إلى تغيير الدينامية الديمغرافية للقدس. وقال إن سلطات الاحتلال قامت بتجريف آلاف الدونمات من أجل مشروع ''القدس الكبرى'' الذي سيُبْنى في إطاره طوق استيطاني بغرض عزل القدس الشرقية عن محيطها العربي. وأعرب عن الأمل في تسوية النزاع العربي الإسرائيلي وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخريطة الطريق التي وضعت في سياق مبادرة السلام العربية من أجل التوصل إلى حل دائم للنزاع العربي الإسرائيلي قوامه وجود دولتين ودعا إلى إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية التي لا تقبل القسمة على اثنين.

٢٤ - السيد بينتو دامياني (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن إسرائيل أقامت عراقيل تمييزية كثيرة لإعاقة تنمية دولة فلسطين. وأضاف قائلا إن بلده يؤيد الالتزام بمبدأ السيادة في إدارة الموارد الطبيعية ويعارض استغلالها على نحو غير مشروع على يد الغير الذين أدت انتهاكاتهم لسيادة الشعوب إلى إفقار تلك الشعوب وجرها إلى حالة من اليأس. ولقد جرى التأكيد مجددا في خطة التنمية حتى عام ٢٠٣٠ وفي خطة عمل أديس أبابا على أهمية مبدأ سيادة البلدان على مواردها الطبيعية. فالبلدان النامية وبخاصة دولة فلسطين لن يتسنى لها تحقيق التنمية المستدامة دون أن تتوافر لديها القدرة على استخدام مواردها في تلبية احتياجاتها. وتوفر قرارات الجمعية العامة من ٥٢٣ (د-٦) إلى ٣٠١٦ (د-٢٧) وقراراتها المتخذة في السنوات اللاحقة للأمم المتحدة مجموعة وافية من السوابق القضائية المتعلقة بحقوق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية. وبالتالي، من المفروض أن يكون بوسع دولة فلسطين ممارسة حقها في إدارة مواردها الطبيعية واستغلالها إلا أن الاحتلال الإسرائيلي لا ينكر عليها الحق في التنمية المستدامة فحسب بل ويُلحق أيضا أضرارا بالبيئة. ودعا الجمعية العامة إلى أن تبذل من خلال اللجنة الثانية قصارى الجهد لوضع حد لاستغلال موارد الشعب الفلسطيني الطبيعية.

٢٥ - السيد أحمد الكواري (قطر): قال إن عام ٢٠١٤ شهد أعلى حصيلة من القتلى في صفوف المدنيين الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧. وأضاف قائلا إن من بين ما ورد في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من حقائق وأرقام كثيرة مثيرة للجزع الأرقام المتعلقة بالدمار والضرر اللذين حاقا، خلال الحرب على غزة التي دامت ٥١ يوما، بما يربو على ١٠٠ مدرسة معظمها تابع للأونروا. وفي الضفة الغربية زاد عدد الحوادث التي طالت المدارس خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ إلى ثلاثة أمثاله تقريبا، الأمر الذي يتنافى مع حق الجميع في التعليم المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتطرق إلى موضوع التنمية فقال إن من المستحيل تحقيقها في ظل انعدام الأمن الغذائي واستمرار إسرائيل في مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات واستغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية. واستطرد قائلا إن انتهاكات إسرائيل للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان تشكل عقبة تحول دون تحقيق السلام. وذكر أن إسرائيل ماضية أيضا في بناء الجدار العازل في الضفة

الغربية في تحد لفتوى محكمة العدل الدولية فهي تقطع بذلك على الفلسطينيين طريق الوصول إلى الخدمات الصحية والمؤسسات التعليمية ومصادر المياه. وقال إن النساء الفلسطينيات هن الأكثر معاناة من البطالة وإن الأطفال الفلسطينيين يتعرضون لألوان شتى من سوء المعاملة. وفي الجولان السوري المحتل تواصل إسرائيل تخصيص حصص غير متناسبة من الموارد المائية لمستوطنيها في حين تفرض قيود على وصول السكان السوريين إلى تلك الموارد. وشدد في ختام بيانه على أهمية تقيد إسرائيل بالالتزامات المنوطة بها بموجب القانون الدولي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية شاملة في المنطقة.

٢٦ - السيد جاد (مصر): قال إن العام الماضي شهد أعلى حصيلة من القتلى بين المدنيين الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧ وواصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حرمان السكان الرازحين تحت الاحتلال من أبسط حقوقهم واستخدام القوة بصورة مفرطة في ظل الإفلات من العقاب. وأضاف قائلا إنه من الأمور التي تثير القلق بشدة استغلال إسرائيل للموارد الطبيعية الفلسطينية والسورية. وأردف قائلا إن تزايد النشاط الاستيطاني على نحو غير مسبوق يهدد وحدة الأراضي الفلسطينية في حين يشكل حصار غزة نوعا من العقوبة الجماعية. ولقد أدت القيود التي تفرضها إسرائيل ونقص التمويل الخارجي وازدياد النفقات إلى أزمة مالية لدى السلطة الفلسطينية.

٢٧ - ومضى قائلا إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أرست ما يشكل في الواقع نظاما قوامه الفصل العنصري. فهي تصدر أوامر عسكرية تطبق على الفلسطينيين وحدهم ولا يمتد أثرها إلى المستوطنين وتشترط على الفلسطينيين الحصول على تصاريح خاصة لمزاولة مجموعة من الأنشطة ينخرط فيها المستوطنون بحرية، ناهيكم عن الجدار العازل الذي تمضي إسرائيل في بنائه في انتهاك للقانون الدولي. وأضاف قائلا إن استغلال إسرائيل للموارد الطبيعية في الأرض المحتلة يشكل انتهاكا لقواعد لاهاي لعام ١٩٠٧ (الاتفاقية المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية) واتفاقية جنيف الرابعة. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة تقل إمدادات المياه لا بسبب الظروف المناخية فحسب بل وأيضا بسبب القيود الإسرائيلية. وقال إن النداء الرنان الوارد في خطة التنمية ٢٠٣٠ الداعي إلى إلحاق الجميع بالركب لن يجد صدى في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل ما دام الاحتلال الإسرائيلي مستمرا.

٢٨ - السيد ساريز (ملديف): قال إن اللجنة تجتمع كل عام لتبدي تأييدها للأصدقاء الفلسطينيين. إلا أنه من المحزن أن نشهد مرة أخرى فظائع جديدة يتمادى في ارتكابها من اختاروا العنف والكراهية والخوف سبيلا. وأضاف قائلا إنه لا يمكن لأي عاقل أن يتوقع من الفلسطينيين أن يرسموا سياسات للتنمية دون أن تكون لهم السيادة على أرضهم ومواردهم الطبيعية ومع تعرضهم لألوان شتى من المعاملة التمييزية. وأردف قائلا إن وفد بلده يدين بشدة السياسات والممارسات الإسرائيلية من قبيل المشروع الاستيطاني غير المشروع والعقاب الجماعي والاستخفاف بحياة البشر وكرامتهم مما أثر في المجتمع والاقتصاد الفلسطيني من جميع الوجوه.

٢٩ - ومضى قائلا إن الهجمات المنتظمة على قطاع غزة خلفت حالة دائمة من الدمار مما كان له وقع شديد على البيئة وسبل الوصول إلى المياه وعلى الصحة العامة. فكما جاء في التقرير، ألحق الهجوم الأخير مزيدا من الضرر بشبكات المياه في غزة وهي شبكات أصلا ضعيفة وأسفر عن تلوثها وفي الوقت نفسه تسيطر إسرائيل على معظم الموارد المائية في الضفة الغربية والجولان السوري المحتل حيث يتمتع

المستوطنون بحصص غير متناسبة من الموارد المائية والزراعية. وأضاف أن الأخطار المحدقة بالصحة تفاقمت نتيجة ازدياد تلوث الهواء والتربة بسبب القصف المكثف ومخلفات المواد المتفجرة.

٣٠ - وقال إن وفد بلده دعا إسرائيل إلى وقف جميع الأعمال الضارة بالبيئة في الأراضي التي تحتلها والكف عن تدمير البنية التحتية، بما في ذلك شبكات المياه والمجاري والكهرباء. وأضاف قائلا إن وفد بلده يدين بشدة ما تعمد إليه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال في الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، من أعمال غير مشروعة واستفزازات مستمرة وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وأردف قائلا إن حكومة بلده تكرر تأكيد تأييدها القوي والمستمر لحقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحاجة إلى إيجاد حل يقوم على وجود دولتين والحق في تقرير المصير، ودعا إلى إنهاء الاحتلال المشين القائم منذ سبعة عقود رغم تأكيد المجتمع الدولي مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة والأمم كبيرها وصغيرها.

٣١ - السيدة ستيوارت (كوستاريكا): قالت إن وفد بلدها يشعر بالقلق إزاء الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة والحالة في مجال حقوق الإنسان. وأضافت قائلة إنه يجري حتى الآن التركيز في تحليل النزاع على السلام والأمن إلا أنه من المفروض أيضا أن يُمنح تحليل حالة حقوق الإنسان الأولوية في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠. وأردفت قائلة إن القيود المفروضة على سبل اللجوء إلى النظام القانوني وعلى حرية الحركة والحق في التنمية أدت إلى تفاقم الأوضاع في الأرض الفلسطينية ،التي هي في الأصل أوضاع سيئة، وحرمان الشعب الفلسطيني من تطلعاته المشروعة إلى الرفاه. وفي ضوء هذا الوضع البالغ التعقيد، ينبغي للطرفين تحديد آليات الحوار لديهما والعمل على إيجاد حل يستفيد منه شعباهما. وينبغي استئناف المفاوضات على أساس الاتفاقات السابقة المدعومة بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. بيد أن السؤال الحقيقي يتعلق، من منظور اللجنة الثانية، بكيفية دعم تنفيذ خطة التنمية حتى عام ٢٠٣٠ في فلسطين من خلال كفالة الاستفادة من الرعاية الصحية الأساسية والتعليم وتمكين المرأة وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي. وقالت إنه لا بد من الحد من أوجه عدم المساواة وينبغي أن يتسنى من خلال النمو المستدام بناء مدن ومجتمعات تتوافر فيها مقومات البقاء بحيث يصبح السلام وثقافة السلام جزءا من الحياة اليومية في تلك الأراضي. واختتمت بيانها قائلة إن مسؤوليات حكومة كل من إسرائيل ودولة فلسطين مختلفة ولكن لا يمكن فصلها عن الهدف الرئيسي، ألا وهو كفالة التنمية المستدامة للشعب الفلسطيني.

٣٢ - السيد صديق مستحكم (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن ممارسات سلطة الاحتلال التي تنتهك القانون الإنساني الدولي حسب وصف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة أسفرت عن سقوط آلاف المدنيين، بينهم أطفال ونساء ومتظاهرون سلميون، بين قتلى وجرحى. ولقد أعربت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تقريرها عن بالغ القلق إزاء تفاقم الفقر، لا سيما في غزة، وتدهور الحالة الاقتصادية وتزايد معدل انعدام الأمن الغذائي؛ والحالة المزرية السائدة في قطاع الصحة لا سيما بعد هجوم عام ٢٠١٤؛ والقيود المشددة التي تعوق الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة العامة؛ وانخفاض مستوى مشاركة المرأة في القوة العاملة انخفاضا شديدا بسبب المضايقات عند نقاط التفتيش وعنف المستوطنين وطول المسافات المتعين قطعها للوصول إلى أماكن العمل.

٣٣ - ومضى قائلا إن حملة إسرائيل الاستيطانية غير المشروعة التي تشكل لب الاحتلال الأجنبي الممتد منذ ٤٨ عاما ما زالت هي العقبة الرئيسية التي تحول دون تنمية فلسطين وتنفيذ خطة التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ فيها. وما برحت إسرائيل تحتل الجولان السوري منذ عدة عقود وتستغل على نحو غير مشروع موارده من الأراضي والموارد المائية والطبيعية. وأضاف قائلا إن وفد بلده يعتبر الجولان جزءا لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية ويدين جميع التدابير المتخذة من سلطة الاحتلال غير الشرعية لتقويض السلامة الإقليمية لذلك البلد. وقال إن أي حل للأزمة في فلسطين يستدعي بالضرورة إنهاء الاحتلال فورا وإقرار حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة القادرة على البقاء على أن يكون القدس الشريف عاصمة لها وأن تكون لها السيادة الكاملة على مواردها الطبيعية.

٣٤ - السيدة جراق (الكويت): قالت إنه بينما كان اهتمام اللجنة منصبا على تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، جاء تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ليبين بالتفصيل ما يعمد إليه الاحتلال الإسرائيلي من هدم كل الأسس الممكنة لتنمية فلسطين. فلقد صادرت إسرائيل ما يزيد عن مليار متر مربع من الأراضي الفلسطينية منذ بدء الاحتلال. ويخضع ٤٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية لولاية مجالس المستوطنين الإسرائيليين. وذكرت في هذا الصدد أن المستوطنين الإسرائيليين يستهلكون من المياه ستة أضعاف ما يسمح للمواطن الفلسطيني باستهلاكه وأن ما يسمح للفلسطيني باستهلاكه أدنى بكثير مما أوصت به منظمة الصحة العالمية. وقالت إن القيود الإسرائيلية المفروضة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني أدت إلى ارتفاع هائل في معدلات انعدام الأمن الغذائي ونقص شديد في الأدوية لا سيما في قطاع غزة. وأضافت قائلة إن التقرير يوثق أيضا إفراط السلطات الإسرائيلية في استخدام القوة الذي كثيرا ما يصل إلى حد الإعدام خارج نطاق القانون بل ويتجاوزه إلى القتل العَمْد.

٣٥ - ومضت قائلة إن الجمعية العامة طالبت إسرائيل في قرارها ٢٣٥/٦٨ بالكف عن استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية. بيد أن إسرائيل تجاهلت تماما ذلك القرار كما تجاهلت قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) واتفاقية جنيف الرابعة والمادة ٥٥ من الاتفاقية المتعلقة بقواعد وأعراف الحرب البرية. وقالت إن استخفاف إسرائيل بالقانون الدولي يتبدى في مواصلتها البناء غير القانوني للمستوطنات. وأضافت قائلة إن إسرائيل استخدمت خلال حربها على غزة أحدث أنواع الأسلحة الفتاكة واستهدفت بها النساء والأطفال والشيوخ. وتواصل إسرائيل أيضا تعديها على التراث الثقافي الفلسطيني بانتهاكاتها المستمرة للمسجد الأقصى. وناشدت المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل لتمكين السوريين من حقهم في مواردهم الطبيعية في الجولان السوري المحتل وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة على أرضه عاصمتها القدس الشرقية. واختتمت بيانها قائلة إن حكومة بلدها تجدد تعهدها بتقديم ٢٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة إسهاما منها في إعادة البناء والإعمار في قطاع غزة.

٣٦ - السيد شافا (زمبابوي): قال إن خطة التنمية حتى عام ٢٠٣٠ دعت إلى العمل من أجل تذليل العقبات التي تحول دون إعمال حقوق الشعوب الرازحة تحت الاستعمار والاحتلال الأجنبي على الوجه الأكمل. وليس أدل على الآثار الضارة المترتبة على أي احتلال من هذا القبيل من الحالة القائمة منذ زمن في فلسطين وسائر الأرض العربية المحتلة. وما حرمان الفلسطينيين من الفرص الاقتصادية إلا جزء من قائمة الانتهاكات التي ترتكبها سلطة الاحتلال منذ

أمد طويل. فلقد واصلت إسرائيل بلا هوادة، في العام الثامن والأربعين من الاحتلال، اتباع سياسات واتخاذ تدابير غير مشروعة، من بينها بناء جدار الاضطهاد والعار وحصار غزة الممتد منذ ثمان سنوات والموافقة السريعة على إقامة المستوطنات واحتجاز المدنيين الأبرياء وقتلهم. ومضى قائلا إنه يجري نهب الموارد الفلسطينية وخنق الاقتصاد الفلسطيني. ولقد طال أمد الاضطهاد. والواقع أن أبعاد تسوية النزاع معروفة تماما وقد تم تحديدها في العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وخطة السلام العربية وخريطة الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط التي أعدتها المجموعة الرباعية؛ فالحل القائم على وجود دولتين بناء على حدود ما قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧ هو الأساس الحقيقي الوحيد لتحقيق السلام الدائم. وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن عددا من البلدان المانحة والمنظمات الإنسانية تقدم المساعدة باستمرار لفلسطين فالسبيل الوحيد الذي يكفل لها السير على طريق التنمية المستدامة وتوفير حياة كريمة لكل مواطنيها هو إنهاء إسرائيل للاحتلال.

٣٧ - وأعرب عن إيمان وفده الراسخ بحق الشعب الفلسطيني في امتلاك جميع موارده الطبيعية والتحكم فيها، الأمر الذي ينطوي على إمكانية كفالة استقرار فلسطين ماليا وقدرتها على البقاء اقتصاديا لو توقفت أنشطة سلطة الاحتلال. وقال إن الحصار البحري لغزة الذي يحول دون تنمية المنطقة البحرية بالقطاع حرم الاقتصاد الفلسطيني من مصدر للدخل مما ستظل معه معتمدة على إسرائيل في التزود بالطاقة.

٣٨ - وأشار إلى أن العديد من أعضاء اللجنة شددوا في الدورة الراهنة على أهمية دور الثقافة في التنمية المستدامة، وأعرب في هذا الصدد عن بالغ قلق وفده إزاء استمرار الاحتلال الإسرائيلي والأنشطة الاستيطانية التي أسفرت عن تدمير مواقع تاريخية وأثرية وثقافية ومزارات دينية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن ثم، فهو يحث إسرائيل على الامتناع عن استهداف تلك المواقع حيث إن ذلك يشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة. وقال إن وفد بلده يحث أيضا الأمم المتحدة وسائر شركاء التنمية على مواصلة تقديم المساعدة الإنمائية وتلبية احتياجات الفلسطينيين. واختتم بيانه قائلا إن وفد بلده يدعو إسرائيل إلى العمل مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات الإنسانية على كفالة تسليم المعونة لفلسطين وتنفيذ مشاريع تنميتها في الوقت المقرر ووقف بناء المستوطنات وإنهاء الاحتلال.

٣٩ - السيد الناكوع (ليبيا): قال إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يوثق السياسات والممارسات التي تنتهجها سلطات الاحتلال حيث يفيد بأنها تواصل بناء مستوطنات جديدة وتشريد الفلسطينيين واقتلاع الأشجار في الضفة الغربية. وأضاف قائلا إن إسرائيل تواصل أيضا تشييد الجدار العازل الذي يحرم الكثير من الفلاحين الفلسطينيين من الوصول إلى حقولهم ومزارعهم وما زالت تحاصر قطاع غزة مما يشكل عقوبة جماعية وانتهاكا للقانون الدولي. وأشار إلى أن إسرائيل تسيطر على كل المياه الجوفية في الأرض الفلسطينية ولا تسمح للفلسطينيين إلا باستخدام ٦ في المائة منها فقط.

٤٠ - ومضى قائلا إن خطة التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ اعتمدت منذ شهر وتساءل في هذا الصدد كيف يمكن تحقيق هدف إلحاق الجميع بالركب في حالة الشعب الفلسطيني، فالاحتلال يحرم الفلسطينيين من مياههم ويصادر أراضيهم ولن يتسنى لهم على الأرجح تحقيق الأمن الغذائي. ومع قصف المدارس يبدو هدف ضمان التعليم للجميع أمرا بعيد المنال، وتساءل عن مدى إمكانية تحقيق هدف المساواة بين الجنسين والغالبية العظمى من النساء الفلسطينيات خارج

سوق العمل. وأردف قائلا إن الشعب الفلسطيني بجميع مستوياته يعاني من التمييز فكيف يمكن أن يؤدي ذلك إلى إقامة مجتمع مسالم لا يهمش فيه أحد. وأضاف قائلا إن تحقيق التنمية المستدامة أمر يتعذر تحقيقه في ظل احتلال يدمر ما هو متاح للفلسطينيين من بنى تحتية، على قلتها وبدائيتها، وهو ما ينصرف أيضا إلى الجولان السوري المحتل.

٤١ - وذكر في ختام بيانه أن ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي تشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة ولقوانين حقوق الإنسان. وأكد مجددا تأييد وفد بلده لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة على كامل أرضه عاصمتها القدس وعودة جميع اللاجئين إلى ديارهم. وطالب بفك الحصار المفروض على قطاع غزة فورا.

٤٢ - السيدة الجازي (الأردن): قالت إنه على امتداد ما يقرب من خمسة عقود من الزمان شكل توسع إسرائيل الاستيطاني غير المشروع ومصادرتها للأراضي وسيطرتها على الموارد الطبيعية وسياسات الإغلاق والقيود على حركة السكان والبضائع عقبات تحول دون التنمية في الأراضي الفلسطينية. ولقد نتج عن ذلك تراجع مؤشرات التنمية وتباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي وتآكل الدخل وازدياد معدل التضخم وتراجع القطاع الزراعي. وأردفت قائلة إن الطرق الالتفافية الإسرائيلية والجدار العازل يحولان دون المزارعين والوصول إلى حقولهم وإن الفلسطينيين يتعرضون للتمييز ولا يحصلون على الحصص العادلة من توزيع المياه.

٤٣ - واستطردت قائلة إن التنمية تعني الأمن والسلام والعدالة الاجتماعية والمساواة ولن يتسنى تحقيق أي من تلك الأمور ما دامت إسرائيل ماضية في احتلالها وسياساتها التوسعية. وقالت إن وفد بلدها يحث المجتمع الدولي على الضغط على إسرائيل لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية ويحثه أيضا على الاستمرار في تقديم الدعم اللازم للشعب الفلسطيني ليتمكن من تلبية احتياجاته الأساسية وللتخفيف من معاناته.

٤٤ - السيد أنشور (إندونيسيا): قال إن الفقر واليأس حجبا العدل واحترام حقوق الإنسان والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأضاف قائلا إن سلطة الاحتلال ضربت منذ زمن طويل عرض الحائط بحقوق الشعب الفلسطيني وكرامته حيث أرغمت الفلسطينيين على ترك ديارهم وسلبتهم حقوقهم غير القابلة للتصرف في التنمية الاجتماعية والرفاه الاقتصادي وتقرير المصير. فالحصار والقيود المفروضة عليهم تقوض إمكانيات الاقتصاد الفلسطيني وتؤدي إلى اشتداد الاعتماد على الواردات والمعونات الأجنبية. ومضى قائلا إن عنف المستوطنين الإسرائيليين والنشاط الاستيطاني لهما أثر واضح على حقوق الفلسطينيين، لا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى الأرض والمياه والتعليم وبتوفير البيئة النظيفة ومستويات معيشية ملائمة، وهكذا تتجلى طبيعة تخطيط سلطة الاحتلال وسياساتها وممارساتها المنهاجية والطويلة الأجل. وقال إن مما يثير قلقا بالغا حالة الركود الأولى منذ عام ٢٠٠٦ وارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مقبول في الضفة الغربية وغزة وما أفاد به صندوق النقد الدولي من أن السحب الكثيفة لن تنقشع قريبا. وأردف قائلا إن تلك الاتجاهات تتنافى دون أدنى شك مع الالتزام بألا يتخلف أحد عن الركب في تحقيق أهداف خطة التنمية حتى عام ٢٠٣٠. فمشكلة التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة هي في جوهرها مشكلة سياسية وليست فنية.

٤٥ - وأضاف قائلا إن بلده استضاف مؤخرا مؤتمر التعاون فيما بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية الفلسطينية

الذي كررت فيه بلدان شرق آسيا والمنظمات الدولية تأكيد التزامها بدعم تنمية فلسطين بطرق من بينها، تنفيذ برامج لبناء القدرات وتنشيط بيئة الأعمال بها. وذكر أن إندونيسيا نظمت من خلال الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين آسيا وأفريقيا برامج من هذا القبيل من أجل حوالي ١ ٠٠٠ مسؤول فلسطيني. وفي الاحتفال بالذكرى الستين للمؤتمر الآسيوي الأفريقي الذي أقيم في جاكرتا في نيسان/أبريل، اعتمدت البلدان الآسيوية والأفريقية الإعلان المتعلق بفلسطين الذي أعربت فيه عن تأييدها لاستقلال دولة فلسطين. وقال إن وفد بلده يؤكد مجددا تضامنه مع فلسطين حكومة وشعبا في كفاحها المشروع في سبيل ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي السيادة على مواردها الطبيعية. واختتم بيانه قائلا إنه يتوجب على الأمم المتحدة الوفاء بالولاية المنوطة بها بموجب ميثاقها وأن تعمل بهمة على بدء عملية سلام هادفة وموثوق بها بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

٤٦ - السيد م. عثمان سيد أحمد محمد علي (السودان): قال إنه يتبين من تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن التدمير الناتج عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي بلغ خلال العام السابق مستوى غير مسبوق. وذكر أن إسرائيل واصلت، في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، استخدام القوة بصورة مفرطة والتوسع في بناء المستوطنات وتدمير الممتلكات واستغلال الموارد الطبيعية وقال في هذا الصدد إن الأفراد العسكريين والمستوطنين ينعمون بالإفلات من العقاب. وأضاف أن تلك الممارسات لا تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان فحسب بل وتؤدي أيضا إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وأشار إلى أن المجتمع الدولي اعتمد لتوه خطة التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ وقال إنه من المفروض أن يشمل هدف إلحاق الجميع بالركب الشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي. إلا أن التقرير أفاد بأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل تقويض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير إضافة إلى التشريد القسري وفرض القيود على التنقل وتدمير الممتلكات وهدم البيوت. وأردف قائلا إن التوسع في بناء المستوطنات يشكل عائقا كبيرا يحول دون تنمية فلسطين. وما زال أكثر من ١,٨ مليون نسمة حبيسي الحصار المفروض على قطاع غزة في مساحة من الأرض تشهد كثافة سكانية بنسبة تعد من أعلى النسب في العالم. ومضى قائلا إن النساء الفلسطينيات هن الأكثر تأثرا بالتدابير الإسرائيلية المتبعة عند نقاط التفتيش وبعنف المستوطنين وبطول فترات التنقل من أماكن العمل وإليها وبالتالي تعاني المرأة الفلسطينية من معدلات بطالة أعلى وتحول أيضا القيود المفروضة على التنقل دون عربات الإسعاف والوصول إلى وجهتها في الوقت المناسب. وفي الجولان السوري المحتل يتمتع المستوطنون بمعاملة تفضيلية من حيث الحصول على المياه والاستفادة من الموارد الأخرى. وقال في ختام بيانه إنه يتعين على إسرائيل إيقاف استغلالها للموارد الطبيعية والامتثال للالتزامات المنوطة بها بموجب القانون الدولي وإنهاء احتلالها.

٤٧ - السيد الشعيبي (عمان): قال إن السلطة الفلسطينية تعاني أزمات مالية شديدة نتيجة حجز إسرائيل للإيرادات الضريبية التي تقدر بنحو ٣٠٠ مليون دولار سنويا. ولقد أفضت السياسات التي تتبعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل إلى انتشار البطالة واستشراء الفقر. وما برحت إسرائيل تحرم السكان الرازحين تحت احتلالها من الوصول إلى مواردهم الطبيعية. وأضاف قائلا إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يوفر معلومات تفصيلية عن تهجير السكان وتدمير الممتلكات وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين. ويشير أيضا إلى أن التجمعات السكنية الفلسطينية غير موصولة بشبكات

المياه مما يضطر المقيمين بها إلى شراء المياه بأسعار باهظة. وناشد المجتمع الدولي أن يتخذ كافة الإجراءات الضرورية لإلزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بالامتثال للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ونبذ ممارساتها غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. وقال إن تلك الممارسات تعوق التنمية الاقتصادية والبشرية للسكان الرازحين تحت الاحتلال وتشكل أكبر عقبة على طريق السلام في المنطقة.

٤٨ - السيد إيمر (إسرائيل): قال إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تقرير متحيز يميل إلى جانب واحد ويفتقر إلى الحقائق وينبني على بيانات انتقائية غالبا ما تكون غير موثوق بها شأنه شأن البيانات التي أُدلي بها خلال هذه الجلسة والتي تعد مثالا آخر على التهجم على إسرائيل بلغة تهييجية. وأضاف قائلا إن الملاحظات التي أبدتها السيدة خلف تثبت شغفها بمهاجمة إسرائيل مما يتعارض مع منصبها كموظفة خدمة مدنية دولية يفترض فيها الحياد ويصل إلى حد سوء السلوك الخطير. وبما أن العالم العربي يشهد بالفعل أوجه عدم مساواة وانقسامات اجتماعية عميقة وبطالة وإنكار لحقوق الإنسان وتصاعد التطرف بشكل مطرد كان من الأوفق لو استغل الوقت الذي أنفق في إعداد التقرير في مراقبة نزيهة للذات بغرض معالجة المشاكل الحقيقية في المنطقة. فمثلا لا يستدل المرء من التقرير على أن حماس المعترف بها دوليا بوصفها منظمة إرهابية تدير قطاع غزة من خلال العنف والقمع والحرمان من أبسط حقوق الإنسان وإساءة استخدام الموارد الاقتصادية والمالية أو أنها كانت هي من بدأ نزاع عام ٢٠١٤ وأطلق آلاف الصواريخ والقذائف على المدن الإسرائيلية في تصعيد متعمد للموقف وخرقت مرارا وتكرارا وقف إطلاق النار. ومضى قائلا إن ذلك النزاع سبب للجانبين مصاعب اقتصادية واجتماعية ومع ذلك لم يشر التقرير إلى الصعاب التي واجهتها ملايين الأسر الإسرائيلية التي تهرع إلى الملاجئ للاختباء من الصواريخ التي تطلقها حماس عشوائيا. ولا يزال آلاف الأطفال يتلقون علاجا نفسانيا بسبب ما تتعرض له بيوتهم منذ ١٤ عاما دون توقف من هجمات بالصواريخ وأغلقت آلاف المشاريع التجارية في جنوب إسرائيل أبوابها مما تسبب في ضائقة اقتصادية.

٤٩ - وأضاف قائلا إن تجاهل التقرير لآلية إعمار غزة، وهي مبادرة مشتركة بين الأمم المتحدة وإسرائيل أتاحت إصدار تصاريح لمشاريع جديدة في غزة وتصاريح لقطاع الأعمال وسمحت بدخول ملايين الأطنان من مواد البناء، لم يكن أمرا مفاجئا. فلقد وافقت إسرائيل على إصدار تصاريح لدخول الرعاية الطبية العاجلة إلى البلد ووسعت قدرة معبر كيريم شالوم الحدودي ليسمح بمرور ٨٠٠ شاحنة أخرى يوميا على الرغم من تساقط الصواريخ عليها في حين لم تبد السلطة الفلسطينية استعدادا لاتخاذ التدابير اللازمة للسيطرة على المعابر.

٥٠ - وقال إنه من الغريب أن نسمع سنة بعد سنة ادعاءات بانتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان يرددها بعض من أبغض منتهكي حقوق الإنسان في العالم. وليست عجرفة ممثل سورية في التهجم على إسرائيل إلا محاولة يائسة أخرى لتشتيت الانتباه عن الجرائم التي ترتكبها سورية يوميا ضد شعبها. وبالنظر إلى أن نظام بلده يقتل بلا حياء آلاف السوريين والفلسطينيين فلا يمكن أخذ أكاذيبه على محمل الجد. ولعل ممثل سورية يود أن يشرح للجنة كيف أن إلقاء البراميل المتفجرة على المدارس والأسواق والمستشفيات يتوافق مع التنمية. ومما يبعث على السخرية بالمثل جرأة ممثل قطر على انتقاد إسرائيل في حين أن بلده هو الممول الرئيسي لبعض من أشد الجماعات الإرهابية وحشية وخطورة في الشرق الأوسط فضلا عن أنه يستعبد العمال الأجانب في

ظروف لا إنسانية بما يتسبب في إصابة ووفاة العشرات منهم. أما إيران فهي بحق متعددة المهام، ذلك أنها تقمع شعبها وتساعد في الوقت نفسه الطغاة على ذبح شعوبهم. ولعل ممثل إيران يود أن يخبر اللجنة عن مئات المعارضين السياسيين والمثليين جنسيا والأشخاص المدعى أنهم خونة الذين أعدموا في بلده حتى الآن في عام ٢٠١٥. وأردف قائلا إن إيران تعتبر أيضا الممول الأساسي والراعي الأول للإرهاب والمدرب الرئيسي على الأنشطة الإرهابية.

٥١ - وقال إننا وقد استمعنا إلى اتهاماتهم المختلفة لإسرائيل وإلى أصواتهم المتعالية بتأييد الفلسطينيين قد يفترض المرء أن البلدان العربية التي أدلى ممثلوها ببياناتهم للتو ساعدت فعليا في التنمية الاقتصادية للفلسطينيين وهو ما لم يحدث في الواقع. فمن المبلغ الذي تعهدت به البلدان العربية في مؤتمر القاهرة الدولي المعني بفلسطين والذي يناهز بليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة لم يدفع سوى ٢٠٠ مليون دولار. وأضاف قائلا إن الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة والأكاذيب الخبيثة التي أتى بها الممثل الفلسطيني قد تم الرد عليها مرارا وتكرارا، وقال إنه لن يبدد بالتالي وقت اللجنة في تكرار ما سبق وأن قيل. ومضى قائلا إن الفلسطينيين ربما لم يعودوا إلى طاولة المفاوضات لأنه من الأيسر لوم الآخرين والتحريض على العنف ولوي عنق الحقيقة بدلا من تحمل المسؤولية والتصرف كدولة كما يدعون. وقال في ختام بيانه إن إسرائيل دعت الفلسطينيين إلى الانضمام إليها على طريق السلام والمصالحة.

٥٢ - الآنسة العتيبي (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن المجتمع الدولي اعتمد، قبل شهر من الآن، خطة التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، التي جرى التعهد فيها بعدم ترك أحد خلف الركب والتي تدعو إلى اتخاذ تدابير وإجراءات فعالة لإزالة العقبات التي تحول دون الشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي، الذي ما زال يؤثر سلبا في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفي بيئتها، وإعمال حقها في تقرير المصير بصورة تامة. ويتبين من تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في المناطق المحتلة ازدادت تفاقما. فلقد واصلت إسرائيل مصادرة الأراضي والحصار المفروض على غزة وسياسات الإغلاق في الضفة الغربية في استخفاف صارخ بقرارات الأمم المتحدة. وقالت إن توسع إسرائيل في بناء المستوطنات يشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة ويقوض فرص تطبيق حل الدولتين. ومضت قائلة إن سياسات الاحتلال أدت إلى تفشي الفقر وارتفاع نسبة البطالة وتشكل انتهاكا للحق في التنمية. وتسبب أيضا تقييد حركة التنقل في عدم وصول المساعدات الإنسانية إلى الضفة الغربية وغزة وذلك إضافة إلى تعرض العديد من موظفي الأونروا للقتل نتيجة للهجمات الإسرائيلية. وأضافت أن إسرائيل تتوسع أيضا في بناء المستوطنات في الجولان السوري المحتل وتصادر الأراضي وتحتكر الموارد.

٥٣ - واستطردت قائلة إنه من نافلة القول أن الأسباب الجذرية لتدهور الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني تعود بالدرجة الأولى إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي. وأشادت باسم وفد بلدها بجهود وكالات الأمم المتحدة وحثت الجهات المانحة على توفير الدعم المالي اللازم للأونروا. وأفادت في هذا الصدد بأن دولة الإمارات العربية المتحدة تساهم سنويا في الميزانية الأساسية للأونروا بمبلغ قدره ١,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وأنها قدمت مؤخرا مبلغا قدره ١٥ مليون دولار إسهاما في دعم برنامج الأونروا التعليمي. وقالت إن دولة الإمارات تشارك بفعالية في اللجنة الاستشارية للأونروا منذ أن أصبحت عضوا فيها في عام ٢٠١٤. واختتمت بيانها قائلة إن بلدها يدعو المجتمع الدولي إلى الالتزام بما تعهد به بشأن تذليل جميع

العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية للشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي.

٥٤ - السيد إيمفولا (ناميبيا): قال إن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة تمثّل كارثة إنسانية وأزمة حقوق إنسان مستمرتين. فإسرائيل تنتهك بصورة دائمة أبسط حق من الحقوق ألا وهو الحق في الحياة. وشدد على ضرورة تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه الأساسية في الحرية والمساواة وفي مستوى معيشي لائق. وقال إن وفد بلده يدين بشدة أنشطة وسياسات الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع التي تتعارض دون شك مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتخالف قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن العديدة وتنتهك القانون الإنساني الدولي. وأضاف قائلا إن الشعب الفلسطيني ما برح يعاني تحت الاحتلال ولقد أدى الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تفاقم مشاكله الاقتصادية والمالية ومشكلتي البطالة وانعدام الأمن الغذائي.

٥٥ - ومضى قائلا إن وفد بلده يدعو المجتمع الدولي إلى اتباع سياسات تكفل احترام الالتزامات المنوطة به بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بالممارسات والتدابير الإسرائيلية غير القانونية وبخاصة البرنامج الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأضاف أن وفد بلده يدعو كذلك إسرائيل إلى وقف بناء المستوطنات والجدار فورا والتقيد بالتزاماتها القانونية عملا بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وقال إنه يتوجب أيضا على إسرائيل أن تذلل العقبات التي تحول دون تنفيذ المشاريع البيئية الحيوية ومن بينها مشروعا إقامة مرفق لتحلية المياه ومحطة لمعالجة مياه المجاري في غزة وهما مشروعان ضروريان لكفالة صحة السكان بما يشمل ضمان حصولهم على مياه نظيفة. وأضاف قائلا إن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧ تكون عاصمتها القدس الشرقية ومن حقه أن تكون له السيادة على أرضه وعلى موارده الطبيعية. وأعرب عن تأييد وفد بلده لمشروع القرار المقدم في إطار البند الجارية مناقشته وقال إنه يأمل أن يؤدي اعتماده إلى تخفيف حدة الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها السكان الفلسطينيون والسوريون الرازحون تحت الاحتلال الإسرائيلي الأجنبي.

٥٦ - السيد شينيونغا (زامبيا): هنأ الشعب الفلسطيني على فوزه عن جدارة بالحق في أن يرفع علمه على مقر الأمم المتحدة وقال إن السلطة الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل إقرار سيادته وإقامة دولته. وأضاف قائلا إن زامبيا تدعم جميع الجهود الرامية إلى إعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي الاستقلال بناء على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). فلن يتحقق السلام الدائم إلا بوجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب. وقال إن وفد بلده يؤكد مجددا في هذا الصدد وجاهة قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) والقرارات اللاحقة التي تقر ذلك المبدأ.

٥٧ - ومضى قائلا إن أجيالا من اللاجئين نزحت إلى المخيمات المقامة في أنحاء متفرقة من المنطقة منذ ما يقرب من ٧٠ عاما. وربما يكون وقت العودة قد ولى بالنسبة لمن بقي على قيد الحياة من حركة النزوح الأولى ولكن لا بد من السماح لبقية أفراد أسرهم بالعودة إلى أرض أسلافهم. وقال إن وفد بلده لا يزال يشعر بالقلق إزاء التصرفات غير المشروعة التي تأتيها الدولة الإسرائيلية، ومن بينها انتهاكات الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي تتسبب في معاناة مستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأعرب عن أسف بلده لما تسببت فيه حالة عدم الاستقرار من سقوط عشرات من القتلى

والجرحى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ ومن تدمير للبيوت والأراضي الزراعية. وقال إنه لا بد من وضع حد للمعاناة بجميع أشكالها. ولا بد من القيام دون أي شروط مسبقة برفع الحصار الاقتصادي وسائر القيود، بما في ذلك حجز الأموال. ومضى قائلا إنه يتوجب وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المتنازع عليها وإعادة جميع الأراضي الفلسطينية والعربية إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وشدد في ختام بيانه على ضرورة عودة الطرفين بصورة عاجلة إلى الحوار الهادف والامتثال للقرارات والاتفاقات الرامية إلى إيجاد مخرج من المأزق.

٥٨ - السيد الغنيم (المملكة العربية السعودية): قال إن تقارير الأمم المتحدة في مختلف اللجان والمجالات توثق السياسات التعسفية التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي ومن بينها إقامة جدار الفصل العازل والتوسع في بناء المستوطنات والاستعمال المفرط للقوة وهدم المنازل وسياسات الإغلاق والقيود المفروضة على حركة السلع والأشخاص. وأضاف قائلا إن وفده يؤكد على أن لا حق لليهود مطلقا في الحرم الشريف ويعيد التأكيد على أن المسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف هو مِلْك فلسطيني عربي إسلامي خالص وأي استخدام لمسميات توراتية لهذه الأماكن هو تزوير للتاريخ. وأكد أيضا أن المحافظة على الوضع القائم يعني الوضع الذي كان قائما منذ زمن العثمانيين واستمر كذلك خلال فترة الانتداب البريطاني.

٥٩ - واستطرد قائلا إن المملكة العربية السعودية قدمت في عام ٢٠٠٢ مبادرة السلام العربية التي تعهدت في إطارها جميع الدول العربية دون استثناء بتطبيع العلاقات بين جميع دول المنطقة على أساس الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية المحتلة وبالتوصل لحل متوافق عليه لمشكلة اللاجئين. وأضاف قائلا إنه لا بد أن تكف إسرائيل عن سرقة الأراضي والموارد المائية الفلسطينية وعن تدمير الزراعة وتلويث البيئة وأن تحترم ما اتخذته اللجنة من قرارات. وأكد أن للشعب الفلسطيني حق غير قابل للتصرف على موارده الطبيعية وينبغي تعويضه عن جميع الأضرار الناشئة عن ما تتخذه إسرائيل من تدابير غير قانونية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٥.